

القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٨٥٥، المعقودة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما القراران ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وإلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدها وسلامتها الإقليمية، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يحيط علماً بالبيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ يلاحظ مع التقدير جهود الوساطة المبذولة من جانب الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا لتيسير إرساء وقف لإطلاق النار في الجمهورية العربية السورية،

وإذ يكرر تأكيد دعوته الأطراف إلى أن تتيح للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بسرعة وأمان ودون عراقيل إلى جميع أنحاء سورية، على النحو المنصوص عليه في قراراته ذات الصلة،

وإذ يكرر التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للأزمة الراهنة في الجمهورية العربية السورية إنما يكون بإجراء عملية سياسية جامعة بقيادة سورية استناداً إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على النحو الذي أيده القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وإلى قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الفريق الدولي لدعم سورية،



- ١ - يرحب بالجهود التي تبذلها روسيا وتركيا من أجل وضع حد للعنف في سورية وبدء عملية سياسية ويؤيد هذه الجهود، ويحيط علماً بالوثائق الصادرة عن روسيا وتركيا في هذا الصدد (S/2016/1133)؛
- ٢ - يؤكد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القراران ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)؛
- ٣ - يتطلع إلى الاجتماع المقرر عقده في أستانا، كازاخستان، بين حكومة الجمهورية العربية السورية وممثلي المعارضة باعتباره جزءاً مهماً من العملية السياسية التي تقودها سورية وخطوة هامة يتم القيام بها قبل استئناف المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في جنيف في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧؛
- ٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.